

تقرير

«نحن هنا» تطيح «أوعي خيك»:

عين القوات على المقعد الكاثوليكي في

رسائل إلى المحرر

جربصاتي يرد: «فضيحة الحربية» إلى التفتيش

رداً على ما ورد في عدد أمس من «الأخبار»، وردنا من وزير العدل الكتابان الآتيان:
حضرة رئيس تحرير صحيفة «الأخبار»
ورد في الصفحتين 3 و2 من عدد صحيفتكم تاريخ 20/9/2017 مقال بقلم المحرر رضوان مرتضى ويعنوان مثير «فضيحة الكلية الحربية إلى اللغلفة»، حيث أورد المحرر المذكور ما من شأنه أن يمس بسمعة القضاء والجيش معاً، ولا سيما عند تأكيدهم «الأخبار» علمت أن دولة الرئيس سعد الحريري طلب من وزير العدل سليم جريصاتي ترك الموقعين بالملف المذكور وأن الوزير اتصل بدوره بمفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي صقر الذي وافق على إخلاء سبيل جميع الموقوفين.

إن هذا الخبر عار تماماً من الصحة، إذ لم يتصل الرئيس الحريري بوزير العدل ولم يفتحه يوماً بهذا الملف أو بسواه في القضاء، إن وزير العدل لم يتدخل بهذا الملف لا من قريب ولا من بعيد ولم يتصل بالتالي بأحد بخصوصه.

إلا أن ما ورد في المقال من إدعاءات أخرى يستحق إحالة هذا الملف بمجربياته كافة على هيئة التفتيش القضائي، وهذا ما بادر إليه وزير العدل من دون تردد.

نتمنى من صحيفتكم مجدداً ومحريها استيفاء المعلومات من مصادرها، كي لا تقع مجدداً في دائرة الكتاب الذي وجهه وزير العدل إلى النائب العام التمييزي والذي انتفض عليه السيد إبراهيم الأمين في الصفحة الثالثة في العدد عينه من صحيفته والذي لا يستحق الرد، لأن تاريخ وزير العدل معروف ولا يحتاج إلى شهادة من أحد، ولأن الظلمية والتبعية إنما هما نهج سواه.

أما حان الليل هذا الإعلام أن ينجلي على حقائق؟

المكتب الإعلامي لوزير العدل سليم جربصاتي



حضرة رئيس هيئة التفتيش القضائي

القاضي بركان سعد المحترم
الرقم 3/4816

الموضوع: ملف تطويع تلامذة الضباط في الكلية الحربية لدى القضاء العسكري بإشارة إلى الموضوع المنوه أعلاه،

نحبل إليكم ريبطاً ما ورد في الصفحتين 2 و3 من عدد صحيفة «الأخبار» تاريخ 20/9/2017 من تقرير بقلم المحرر رضوان مرتضى بعنوان «فضيحة الكلية الحربية إلى اللغلفة»، ونطلب منكم عملاً بالمادة 108 من قانون تنظيم القضاء العدلي إجراء التحقيقات اللازمة بشأن ما ورد في المقال المذكور وتحديد المسؤولين واتخاذ التدابير اللازمة بحق أي قاض يثبت أي تجاوز له للقانون، من أي نوع كان، في مقاربتة هذا الملف، وذلك حفاظاً على سمعة القضاء والجيش معاً، والإفادة.

بيروت في 20/9/2017
وزير العدل
سليم جربصاتي

تملعت القوات اللبنانية، غداً ترشيحها عجاج حداد رسمياً عن المقعد الكاثوليكي في قضاء جزين، ضمن دائرة جزين - صيدا. في حفل يقام في معراب. من وحي شعار «نحن هنا» الذي يظل احتفال الفد حسمت القوات موصفاً. فيما لم يبدأ التيار الوطني الحر بعد المرحلة الأخيرة من إجراءات اختيار مرشحيه إلى الانتخابات المقبلة

أماك خليك

استبقت القوات اللبنانية اتخاذ حليفها التيار الوطني الحر قراره بشأن المقاعد الثلاثة في جزين (مقعدان مارونيان وواحد كاثوليكي)، التي يسيطر عليها منذ الانتخابات النيابية عام 2009. بعد البترون، نفذت القوات انفصلاً مباعثاً عن تحالف «إعلان النوايا»، علماً بأن رئيس التيار جبران باسيل كان قد لوح بنية إعادة ملء المقاعد الثلاثة بمرشحين من برتقاليين. عن المقعد الكاثوليكي تحديداً، وصل المرشحان المحتملان، رجل الأعمال جاد صوايا والمحامي سليم الخوري إلى النهائيات في التصويت الداخلي للعنوينين باختيار مرشحهم للنياحة. في ظل ما يترشح عن تباينات البيت البرتقالي الواحد في حسم هوية المرشحين الثلاثة (آخر تداعياتها استقالة هيئة القضاء)، وضمت القوات أسلحة معركتها وصويت سهامها نحو المقعد الكاثوليكي فقط. ماذا بقي من تفاهم «أوعي خيك»؟

ليس اسم حداد طارئاً على جزين أو القوات. في الانتخابات النيابية عام 2009، ترشح ابن بلدة روم ضمن لائحة «قرار جزين» إلى جانب إدمون رزق وفوزي الأسمر المحسوب

على القوات، بوجه لائحتين، الأولى مدعومة من العونيين والثانية مدعومة من النائب السابق سمير عازار والرئيس نبيه بري. حصد حداد 6498 صوتاً، نالها من جميع قوى 14 آذار في القضاء، ومن تواصله المباشر مع الناس بسبب إقامته الدائمة ومن إرث عائلته (والده رئيس بلدية روم لعقود جرجي حداد وعمه مطران رحلة لعقود أندره حداد). ليس رصيد حداد الشخصي وحده ما يعزز آمال القوات بالفوز بالمقعد الكاثوليكي في جزين. يشير منسق القوات في جزين جوزيف عازوري إلى أن اعتماد الصوت التفضيلي في قانون الانتخاب الجديد سيكون له فضل كبير. «أصوات القواتيين جميعها ستصنّف في مصلحة حداد».

يراهن القواتيون على اجتماع اصواتهم في مقابك نشئت المونيين على 3 مقاعد (هيلم الموسوي)

يقول عازوري جازماً بأن القاعدة تلتزم قرار القيادة الرسمي. وحدة القوات تصيب التباين العوني. «الصوت التفضيلي لمرشح واحد يتوزع لدى العونيين على ثلاثة، ما يضعف حظوظ أحدهم على الأقل». لا يعتمد القواتيون على التفضيل فحسب. في العلن والخفاء، أداروا محركاتهم وانطلقوا في كل الاتجاهات. «نحن منفتحون على كل الناس»، قال عازوري. بالنسبة إلى العونيين، ترك عازوري الباب مفتوحاً. «يمكن أن نكون وحدنا في المعركة في أي منطقة ويمكن أن نكون سوياً. هذا الأمر تقررته القيادات». قبل قرار القيادات، تلعب القوات في حديقة التيار وفي حدائق حلفائها، وخصومها على السواء، صيداً،



تقرير

اشتباك بين «الاشتراكي» و«الوطني الحر» في الشوف: ماذا يريد

محمد الجنون

خرج الاشتباك السياسي بين الحزب التقدمي الاشتراكي والتيار الوطني الحر، وتحديداً في الشوف، إلى العلن، وترجم في مواقف حادة للنائب علاء الدين ترو، استهدف خلالها وزير الطاقة والمياه سيزار أبي خليل والبيئة طارق الخطيب. ورأى ترو أن «وزراء الوطني الحر يعتقدون أن وزاراتهم ملك أبوهم، ويدشنون مشاريع لم يقوموا بها، وكل ذلك بهدف حشد أصوات الناخبين».

في منظور «الاشتراكي»، فإن الوطني الحر «نسب إلى نفسه إنجاز تنفيذ شبكة مياه بطول 40 كلم في بلدة بعاصير، فيما هي تشكل جزءاً من مشروع جر مياه الأولى إلى المنطقة الذي وضع عام 1970». ويرى الاشتراكي أن له «اليد الطولى في متابعة هذا المشروع».

ويعود الترشق الكلامي بين الطرفين على الإنجازات الإنمائية إلى خلفيات انتخابية بحتة، وقبلة خلافات سياسية عميقة بين الطرفين، ولا سيما في الشوف. وهذه ليست المرة الأولى التي يبرز الخلاف بين الحزبين، خصوصاً على المشاريع الإنمائية، إذ يرى «الاشتراكي» أن «له الأولوية على باقي الأحزاب في الإقليم والشوف، لكونه حزباً تاريخياً عتيقاً».

قبل أشهر، دشّن وزيراً الخارجية والمغتربين جبران باسيل والطاقة سيزار أبي خليل، مشروع المحركات العكسية في معمل الحراري، ولم يحضر ترو الافتتاح بصفته نائباً عن المنطقة، كذلك لم يحضر أي ممثل عن الحزب الاشتراكي. حينها، انسحب عدد من رؤساء البلديات المحسوبين على «الاشتراكي» من الاحتفال، على خلفية إشكالٍ بسبب عدم مراعاة البروتوكول،

وفسر البعض الانسحاب بأنه رسالة سياسية إلى «الوطني الحر»، وهو ما نفته أوساط «الاشتراكي». كلام ترو الأخير أثار بلبلة سياسية، ولا سيما أنه يهاجم فريق رئيس الجمهورية العماد ميشال عون في الحكومة، كذلك اعتبر أن «لا ثقة بالحكومة التي تعيش تخبطاً كبيراً في كافة الملفات، وذلك في رسالة مبطنّة للرئيس سعد الحريري».

وتقول مصادر سياسية في الشوف لـ«الأخبار» إن «ترو لا يستطيع إطلاقاً أي موقف سياسي حاد، من دون تغطية من النائب وليد جنبلاط». وترى أن الأخير «أراد تمرير رسالة سياسية إلى الوطني الحر عبر ترو ومن برجا تحديداً، وتآليب الناس على التيار العوني من بوابة اتهامه بسرقة إنجازات المشاريع الإنمائية في الإقليم في ظل الأجواء الانتخابية». ورأت المصادر أن «جنبلاط يرى في جولات وزراء من خارج نسيجه السياسي، سواء

أكانت إنمائية أو سياسية، انتقاصاً من دور الحزب الاشتراكي وتجاوزاً له من جهة، وإبرازاً لدى غيابيه عن الساحة الإنمائية في الإقليم والشوف من جهة أخرى، الأمر الذي يفتح المجال لأحزاب أخرى بالدخول إلى الإقليم والشوف وسرقة دوره، وهذا ما دفعه إلى استخدام ترو كمنصة للهجوم».

إلى ذلك، رأّت مصادر قيادية رفيعة في «الوطني الحر» في منطقة الشوف أن «ترو أخطأ في كل ما قاله وكلامه في غير محله، ولا ينم عن موقف الحزب الاشتراكي، وهو بالتالي لم يميّز بين استقلالية الوزارات وسيادة كل وزير على وزارته». وأكدت لـ«الأخبار» أن «الشوف للجميع وليس تابعاً لسلطة أحد كما يعتقد البعض، والجولات التي يقوم بها أبي خليل إنمائية وتخص مشاريع الوزارة التي تخدم الناس، ولا يحق للنائب ترو منع أي وزير من القيام